٦ الإقطاع المركزي

تعرّض النمط الإقطاعي الزراعي في اليابان لتطورات طوال القرن السادس عشر من خلال إدماج الإقطاعيات الصغيرة الأقل كفاءة وأقل نجاحا في الإقطاعيات الزراعية الناجحة ذات التنظيم الإداري المحكم. واستمر هذا الوضع قائما بالنسبة للإقطاعيات الزراعية اليابانية حتى نهاية القرن عندما استعادت اليابان وحدتها السياسية مرة أخرى. واستطاعت اليابان، بالفعل، تحقيق نمط من الإقطاع المركزي كان على النقيض تماما من الإقطاع المركزي الموجود في أوروبا في ذلك الوقت. كان الإقطاع المركزي الياباني هو النموذج الأساسي الذي حاولت أسرة «آشيكاجا» الإمبراطورية تطبيقه لكنها فشلت. ويتمثل هذا النموذج في فرض السيد الإقطاعي سلطته على عدد كبير من مستأجري الأرض التابعين له، والذين يفرضون هم بدورهم سيطرتهم على المستأجرين الآخرين التابعين لهم وحذفهم من الساموراي.

وربما كان وصول الأوربيين إلى اليابان، في تلك الفترة، من العوامل التي ساهمت في عودة الوحدة السياسية إلى اليابان، نتيجة دخول التكنولوجيا العسكرية الجديدة معهم. فبعد أن قام البرتغاليون

برحلتهم حول أفريقيا، ووصولهم إلى الهند في عام 1408م اتجهوا مندفعين سريعا نحو الشرق، فوصل بعضهم إلى جزيرة تقع عند الطرف الجوبي من «كيوشو» «Kyushu» حوالي عام 1542 , أو 1543م تقريبا. وجاء مع البرتغاليين الذين كانوا يسعون للتجارة قساوسة يسو عيون بدؤوا بعد استقرارهم في الجزيرة ممارسة نشاط تبشيري نجح في ضم نصف مليون مواطن ياباني اعتنقوا الديانة المسيحية مع أوائل القرن السابع عشر ولا شك أن هذا العدد يمثل بالنسبة لتعداد الشعب الياباني، في ذلك الوقت، نسبة أكبر كثيرا من عدد المسيحيين اليابانيين اليوم قياسا على تعداد الشعب الياباني الحالي.

ومهما كان الأمر فقد أبدى اليابانيون اهتماما أكبر جاء به البرتغاليون من أسلحة مثل «البنادق». وما لبثت أن انتشرت الأسلحة النارية انتشارا سريعا في جميع أنحاء اليابان مما ساعد على نجاح الممالك الإقطاعية الأكثر كفاءة. وربما اتسعت حركة تشييد القلاع نتيجة تأثير الأوروبيين. وقد زادت معها عمليات تجميل حصون ذلك العصر وقلاعه بالتشكيلات الخشبية الجميلة ذات الجدران البيضاء التي تحيط بها خنادق مليئة بالمياه، وتقف خلفها أسوار حجرية ضخمة يصعب اختراقها بطلقات المدافع. كانت تلك الحصون اليابانية تشبه إلى حد كبير الحصون الأوروبية في القرن السادس عشر أكثر مما كانت تشبه حصون العصور الوسطى. ومازالت هذه القلاع التي تم بناؤها في ذلك العصر قائمة حتى اليوم، مثل قلعة «هيميجي» «Hemeiji» الواقعة على مسافة قصيرة غرب «كوب» «Kobe»، ولا شك أن الأراضي والحدائق المحيطة بالقصر الإمبراطوري، الواقع في قلب مدينة طوكيو، تمثل النموذج الأمثل والمركز الرئيس لأعظم تلك القلاع جميعا.

كانت إعادة توحيد اليابان سياسيا-في الغالب-نتيجة جهود ثلاثة من القادة العسكريين اليابانيين المتعاقبين، وأول هؤلاء القادة «أودا تويوناجا» الذي استولى على كيوتو عام 1568 بحجة مساندة آخر ملوك عائلة آشيكاجا، ثم تمكن من إخضاع حكام مناطق وسط اليابان الأقل منه سطوة، كما نجح في القضاء على سلطة الرهبان البوذيين. ولم يستمر «أودا» في الحكم أكثر من أربعة عشر عاما، حيث اغتيل في عام 1582 ليأتي من بعده أكفأ قادته

العسكريين، «هايديوشي»، الذي كان من جنود المشاة، ومن أصل اجتماعي شديد التواضع يفتقر إلى نسب أو عائلة. ومع ذلك استطاع «هايديوشي» نشر سلطانه، في كل أنحاء البلاد، بعد أن نجح في القضاء على جميع منافسيه من الحكام وإجبارهم على الخضوع له ليتحولوا إلى أتباع له كمستأجرين للأرض.

لم يستعمل «هايديوشي» لقب «الشوجان» كأسلافه الحكام ولكنه استطاع فرض قبضته على المناصب العليا في الحكومة الإمبراطورية القديمة، بواسطة أتباعه ليعيد إليها قليلا من الازدهار المتواضع بعد أن كانت قد انهارت انهيارا اقتصاديا كاملا، واحتكر لنفسه التجارة الخارجية كلها، وكانت تدر أرباحا كبيرة في تلك الفترة، كما قام بعمل مسح شامل للأرض اليابانية كلها، ثم قسمها إلى مساحات محددة تزرع بالمحاصيل الزراعية المطلوبة، وصادر أسلحة الفلاحين، ووضع حدا فاصلا بين طبقتهم وطبقة الساموراي الذين امتهنوا العسكرية، وأصبحوا يتقاضون منها رواتب ثابتة، وانتقلوا من الإقطاعيات الزراعية التي كانوا يعيشون فيها إلى الحياة في المدن القلاعية الخاصة بأسيادهم من كبار ملاك ا لأرض.

ولم يكتف «هايديوشي» بما قام به من تغييرات داخلية، بل شرع عام 1592 في غزو كوريا، كخطوة ظاهرية أولى لغزو الصين التي كانت تمثل بالنسبة له العالم كله على أكثر تقدير. لكن الجيوش الصينية استطاعت وقف تقدم القوات اليابانية عند شمال كوريا، بعد أن فشلت في محاولة تقدمها نحو الصين، والتي استغرقت فترة طويلة دون جدوى، فاضطرت إلى الانسحاب من كوريا بعد وفاة «هايديوشي» عام 1598. ولا شك أن غزو اليابان لكوريا، منذ ذلك الحين، قد استقر في ذاكرة الكوريين التاريخية، يثير في نفوسهم حتى اليوم مشاعر المرارة التي تنعكس على علاقاتهم باليابانيين.

ولأن هايد يوشي لم يترك بعده وريثا شابا يخلف حكمه فقد شهدت اليابان بعد موته صراعا طاحنا حول السلطة انتهى بعد معركة كبيرة في عام 1600 بانتصار «توكوجاوا إياسو». كان توكوجاوا على رأس أتباع «هايد يوشي» الذي منحه إقطاعية زراعية في مدينة (أدو) «Edo» المعروفة اليوم باسم مدينة طوكيو. وبدلا من أن يتقدم «توكوجاوا إياسو» إلى العاصمة

كيوتو ويستقر بها احتفظ بمقر حكومته في المنطقة الشرقية من اليابان، وبذل أقصى ما في وسعه لتثبيت عائلته في الحكم، وتكريز نفوذها وسيادتها على أسس النظام الذي وضعه سلفه «هايد يوشي». وقد نجح توكوجاوا في تحقيق ذلك بالفعل حيث استمر ورثته يحكمون اليابان منذ ذلك الوقت وحتى منتصف القرن التاسع عشر.

استعاد «توكوجاوا» لقب «شوجان» من جديد، وقسم أرض اليابان كلها إلى قسمين: قسم خاص به وقسم لأبنائه. واحتفظ «الشوجان» لنفسه بربع مساحة الأراضي الزراعية، وجميع المدن الكبرى والموانئ والمناجم. أما كبار أتباعه الذين أطلق عليهم اسم الـ «دياميو» وكان عددهم يتراوح ما بين 245 و295 شخصا، إذ كان العدد يتغير مع الوقت فقد منحهم ضياعا صغيرة تتدرج ما بين مساحات صغيرة من الأرض لا يزيد إنتاجها من الأرز عن (عشرة آلاف كوكو(*) تقريبا)، ومساحات أكبر يصل إنتاجها-نظريا-حوالي 700 ,22 ,1 كوكو على أكثر تقدير. أما الإقطاعيات الزراعية فقد قسمها إلى ثلاث فئات: إقطاعيات خصصها لأبنائه وأقاربه واعتبرهم «دياميو» إضافيين، وإقطاعيات أصغر نسبيا خصصها لمن كانوا أتباعه بالفعل قبل استيلائه على الحكم عام 1600، وأطلق عليهم اسم «فوداي» «Fudai»، أي ورثة الدياميو، والفئة الثالثة خصصها لحلفائه الكبار الذين وقفوا معه في معركة عام 1600. أما بعض من كانوا خصوما له في تلك المعركة، وعرفوا باسم «توزاما»، أو «الدياميو» غير الأصليين، فسمح لهم بامتلاك بعض الضياع الكبيرة نسبيا عند حدود اليابان الشمالية والغربية. وبالإضافة إلى كل ما احتفظ به «الشوجان» لنفسه كوّن فرقة كبيرة خاصة به خدما مباشرين من الساموراي، وهو ما فعله كبار الإقطاعيين من الدياميو أيضا.

ومع تطور حكومة «توكوجاوا» في «إدو»، أخذت تتحول تدريجيا إلى حكومة بيروقراطية كبيرة تضم كبار الملاك من ورثة «الدياميو»، وأتباع الملك «الشوجان» المباشرين. وظهر ميل اليابانيين الفطري القديم من خلال هذه الحكومة البيروقراطية إلى المشاركة في الحكم، وإصدار القرارات الجماعية لا القرارات الفردية. وكان على قمة الجهاز البيروقراطي مجلسان:

(*) الكوكو الياباني يساوي خمسة مكاييل حبوب إنجليزية، وهو يوازي ما يتناوله الفرد من الأرز في عام.

مجلس الشيوخ، ومجلس الشباب، يليهما في الترتيب البيروقراطي تشكيلات مزدوجة من الموظفين، أو مجموعات رباعية تقوم بإدارة مختلف الفروع الإدارية في حكومة «الشوجان» وتشرف على كافة شؤون البلاد. أما الملوك أنفسهم أو «الشوجان» فقد أصبحوا منذ ذلك الوقت مجرد شخصيات كبيرة تمارس مهماتها في الحكم بوصفها رموزا للسلطة، مثل الوضع بالنسبة للأباطرة الذين كانت حكومة «إدو» العسكرية-من الناحية النظرية-تحكم باسمهم.

وسارت الإقطاعيات الزراعية على نهج الحكومة المركزية، فتحول الحكام الإقطاعيين «الداي‌ميو» إلى مجرد شخصيات بارزة. أما الذين مارسوا الحكم بالفعل فهم الساموراي البيروقراطيون من خلال مجالس تنفيذية تصدر قرارات جماعية. ومن الناحية النظرية كانت تلك الإقطاعيات الزراعية تتمتع بالحكم الذاتي الكامل، ولا تدفع للحكومة المركزية أي نوع من الضرائب، ومع ذلك ظلت محتفظة معها بروابط وثيقة. وكان هؤلاء «الدايميو» هم المسؤولين عن فرض رسوم باهظة على بناء القلاع والقصور ونقط الدفاع الساحلية. ومع تطور ذلك النظام الحكومي اعتاد الملاك الإقطاعيون الانتقال من إقطاعياتهم إلى العاصمة بالتناوب ليعيشوا سنوات في صحبة الملك وضمن أفراد حاشيته. وعند عودتهم إلى إقطاعياتهم يتركون عائلاتهم في ضيافة الملك الدائمة بالعاصمة «إدو». وترك الملوك أيضا مسؤولية المحافظة على السلم لإدارة الإقطاعيات الزراعية على عاتق «الدايميو». وقد حدث بالفعل-في السنوات الأولى من تطبيق هذا النظام-أن انتزعت ملكية بعض هذه الإقطاعيات من أصحابها لسوء إدارتها، وتم تخفيض درجتها إلى درجة أقل بالنسبة لمستوى الإقطاعيات الأخرى.

ولكي يضمن «توكوجاوا» ومن جاء بعده من الحكام استقرار نظام الحكم عملوا على إزالة أي مصدر يحتمل أن يتحدى النظام. وكان نشاط البعثات التبشيرية الأوروبية الكاثوليكية، بعد أن تحول إلى عقيدة جديدة اعتنقها عدد من اليابانيين، يمثل خطرا يهدد النظام حيث دخلت من خلاله عناصر شاركت في السلطة لها ولاء للأجنبي. لذلك قام «هايديوشي» وخلفاؤه من بعده في بداية الأمر باضطهاد الديانة المسيحية إلى أن تم القضاء عليها قضاء تاما في عام 1638. وكانت التجارة الخارجية ضحية للهوس الياباني

المعادي للمسيحية، الأمر الذي ترتب عليه صدور قرار في عام 1636 يمنع اليابانيين الذين يعيشون فيما وراء البحار من العودة إلى بلادهم خشية أن ينشروا «جرثومة المسيحية» من جديد في اليابان. ومن ثم اقتصر بناء السفن على القوارب الساحلية التي لا تناسب رحلات المحيط الطويلة، كما اقتصرت علاقات اليابان بالعالم الخارجي على اتصالاتها المحدودة بكوريا والصين عبر أوكيناوا، وتقلصت المراكز التجارية فيها، فلم يبق منها سوى مركز تجاري هولندي صغير، ومجموعة من التجار الصينيين كانوا خاضعين للمراقبة اليابانية الدقيقة. وهكذا عاشت اليابان العزلة التي فرضتها على نفسها فترة زادت عن مائتي عام تقريبا.

ومع ظهور العلم الحديث في أوروبا طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وما شهده الغرب من ثورة في عالم التجارة وبداية انطلاق الثورة الصناعية، أصبحت اليابان بالمقارنة بأوروبا في القرن التاسع عشر بلدا متخلفا بعد أن كانت تقف معها في القرن السابع عشر على قدم المساواة في كل ما حققه العالم من تطور في ذلك الوقت. لكن العزلة التي عاشتها اليابان ساعدتها، في الوقت نفسه، على الاستقرار وتحقيق السلام طوال فترة امتدت إلى مائتي عام. وقد تميز تاريخ اليابان السياسي في تلك الحقبة التاريخية بحدوث حركات إصلاحية مرحلية، وقيام الفلاحين المقهورين ببعض الاضطرابات بين فترة وأخرى. ومن أكثر تلك الاضطرابات السياسية إثارة ذلك الحادث الذي وقع في عام 1703،عرف باسم حادث «السبعة والأربعين»، أو «حادث الساموراي المقهورين»، عندما قام الخدم السابقون لأحد صغار «الدياميو»الذي انتزعت منه ضيعته بالانتقام له من أحد موظفي حكومة «إدو» المركزية، ثم دفعوا ثمن تمردهم انتحارا جماعيا بطريقة «سيبيبوكو» أو «بقر البطون». ثم أن النموذج الإقطاعي القديم كان نظاما سائدا في اليابان طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، فإن نظام الحكم في تلك الفترة كان من أكثر نظم الحكم اتساقا وكفاءة بالمقارنة بأي بلد أوروبي آخر آنذاك.

وقد أتاح السلام والاستقرار لليابانيين خلال تلك الحقبة التاريخية فرصة العمل على تطوير وتجويد تراثهم الثقافي الثرى، وزيادة تجانسهم الحضاري وتعميق شعورهم بذاتيتهم القومية. ولكن استمرار بقاء النظام

الإقطاعي القديم على ما هو عليه في القرن التاسع عشر خلق حالة شاذة من عدم التوافق الزمني بين أوضاع العصور الوسطى الإقطاعية واستمرارها كما هي عليه في العصر الحديث مثل احترام القيادة العسكرية، والطاعة العمياء، والتأكيد على نطاق الفريق. أما قوتهم الذاتية الجماعية فقد زادت من خلال النظام الياباني الصارم، واستمرار بقاء الملكيات الإقطاعية المختلفة أكثر مما كانت عليه.

ومنذ أوائل القرن السابع عشر ظل النموذج السياسي الياباني كما هو لم يشمله أي تغيير جوهري حتى منتصف القرن التاسع عشر. ومن المدهش حقا أن ذلك النموذج السياسي الذي كان سائدا منذ نهاية القرن السادس عشر، ولم يعد مواكبا للتطور الذي حدث في اليابان فيما بعد، ظل هو نفسه الهيكل السياسي الصارم الذي حدثت من خلاله كل التغييرات الكبيرة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في اليابان.

ومن أبرز تلك التغييرات الأساسية ذلك النمو الاقتصادي الهائل الذي حدث في اليابان. فقد ساعد السلام والاستقرار فيها خلال القرن السابع عشر على حدوث قفزة كبيرة أولية في العمليات الإنتاجية، وفي تطور نظامها الاقتصادي. وفرضت عملية تناوب إقامة كبار الملاك الإقطاعيين في العاصمة «إدو» على أن يكون لها مقر كبير واحد على الأقل في عاصمة توكوجاوا، والإنفاق عليه بجزء كبير من إيراداتها، ومن ثم تطلبت عملية انتقال الملاك الإقطاعيين وحاشيتهم إلى مقارّهم في العاصمة وبالعكس زيادة إنتاج محصول الأرز والمحاصيل المحلية الأخرى المميزة لتسويقها في المدن الأخرى، أو في كل أنحاء البلاد بوجه عام لكي تتوفر لهم السيولة النقدية الكافية للإنفاق على سفرهم وإقامتهم في العاصمة «إدو». وقد نتج عن هذا النظام وجود نوع من التخصص الإقليمي في إنتاج المحاصيل، كما تطور النظام النقدي الوطني ليصبح النموذج الإنتاجي الياباني أكثر نماذج الإنتاج تقدما بالنسبة لأي بلد آسيوي آخر.

ومن نتائج ذلك النظام أيضا ظهور المدن الكبيرة. فبالنسبة لمدينة «إدو» زاد عدد سكانها بصورة كبيرة حتى وصل إلى مليون نسمة تقريبا لأنها أصبحت تضم نصف عدد كبار الملاك الإقطاعيين، ونسبة كبيرة من كل طبقة الفرسان التي لم يحدث لأفرادها من قبل أن تجمعوا في مكان واحد

كما حدث آنذاك. أما مدينة «أوزاكا» التي كانت أكبر مركز تجاري في غرب اليابان، وكذلك مدينة «كيوتو» العاصمة الإمبراطورية الشهيرة بالمصنوعات الفنية فقد بلغ عدد سكان كل منهما مئات الألوف.

ومن المعروف أن النمو في المجتمعات السابقة للصناعة يصحبه عادة نمو مواز في عدد السكان. وهذا ما حدث-بالفعل-خلال النهضة الاقتصادية التي شهدتها اليابان في القرن السابع عشر، عندما زاد عدد سكانها ليصل إلى25 أو 30 مليون نسمة. لكن هذا الرقم ظل ثابتا نسبيا، بعد ذلك، رغم الاستمرار البطيء التدريجي في التطورين التكنولوجي والإنتاجي، والذي ترتب عليهما ارتفاع مستوى معيشة معظم اليابانيين ليصبح أعلى من مجرد المستوى الذي يكفل للفرد حياة عادية. ومثل أوائل الأوروبيين العصريين استطاع اليابانيون أن يحققوا نتائج تفوقت على النظرية المالية فيما دعت إليه، دون تفسير واضح لأسباب تلك الظاهرة. ومن المحتمل أن يعزى ذلك إلى نظام التوارث الإقطاعي الذي لم يسمح للرجل إلا بوريث واحد فقط، الأمر الذي جعل اليابانيين يمارسون نظام التبني في حالة عدم إنجاب وريث ذكر، حيث لم يكن بالضرورة أن يكون الوريث هو الابن الشرعي، وبالتالي كانت الأسرة في غير حاجة لاستمراريتها، وتحقيق قوتها الاقتصادية إلى عدد كبير من الأبناء، بل على العكس لم يكن العدد الكبير من الأفراد ميزة للأسرة، وإنما مسؤولية كبيرة تثقل كاهل رب العائلة. وقد عرف عن فلاحي عصر «توكوجاوا» أنهم كانوا يمارسون عملية وأد المواليد لكي يحتفظوا بعدد الأفواه التي يستطيعون إطعامها. تلك العوامل التي ساعدت على بقاء عدد سكان اليابان ثابتا دون زيادة على مدى مائة وخمسين عاما تقريبا على الرغم من نموها الاقتصادي، وهو ما يفسر ارتفاع مستوى المعيشة عن الحد الأدنى، والارتفاع النسبي في مستويات التعليم، وما حققه اليابانيون في القرن التاسع عشر من تكامل اقتصادي واجتماعي وسياسي، فضلا عما أظهروه في تلك الفترة من قوة وديناميكية.

ولأن اليابانيين في المجتمع الإقطاعي، أثناء عصر «توكوجاوا»، كانوا يميلون ميلا طبيعيا للزراعة، فقد نتج وضع غريب مثير للسخرية حقا. فالقيادة السياسية اليابانية كانت ترى أن الزراعة ذات قيمة كبرى، ومع ذلك فرضت عليها رسوما ضريبية عالية. أما التجارة التي كان ينظر إليها

بازدراء فلم تفرض عليها سوى رسوم ضريبية خفيفة وغير مباشرة. وقد نتج عن هذا الوضع الساخر، وفي ظل التكامل الاقتصادي على مستوى الأمة كلها، نمو طبقة من تجار المدن الأثرياء، وخصوصا تجار المدن الكبرى في ظل حكومة «الشوجان» وتحت حمايتها مباشرة. وخلال القرن السابع عشر تطور نشاط هذه الطبقة الجديدة، فظهرت البيوت التجارية الكبرى مثل بيوت تخمير البيرة وتخزين السلع الجافة، وبيوت الإقراض المالي. ومن بين أبرز هذه البيوت التجارية «بيت ميسووي» الذي أصبح في العصر الحديث من أكبر شركات الأعمال الخاصة في العالم كله.

ولما كانت الإقطاعيات المختلفة، وكذلك الخدم العاملون بها من الساموراي ملتزمين بدفع الضرائب الزراعية من دخولهم المحدودة من الأرز فقد زادت الديون المستحقة عليهم لتجار المدن. ولا شك أن هذا الوضع هو الذي أدى إلى تآكل وانهيار نظام «توكوجاوا» بأكمله. ففي ظل هذا النظام انقسم المجتمع الياباني-نظريا-إلى أربع طبقات: طبقة الفرسان الحكام، وطبقة الفلاحين، وهي أول الطبقات المنتجة للثروة، ثم الحرفيون أو الطبقة المنتجة الثانوية، ويأتي بعدها طبقة التجار التي تقف في أسفل السلم الإنتاجي، والتي تلعب دورا طفيليا هامشيا أكثر منه إنتاجيا. هذا التقسيم الطبقي نقله اليابانيون من الفكر الصيني القديم. وربما كان هذا التقسيم في ظل النظام الإقطاعي القديم يبدو طبيعيا جدا، لكنه لم يكن كذلك في عصر «توكوجاوا». ولكي توجه حكومة «الشوجان» والإقطاعيات التابعة لها ديونها المتزايدة حاولت تخفيض إنفاقها العام بما فيه من رواتب الحاشية والخدم، واستحدثت قوانين جديدة لترشيد الإنفاق الحكومي، وفرضت قيودا أخرى على التجار. وقد حاولت الحكومة والإقطاعيون في ظل حالة اليأس التي وصلوا إليها تكوين احتكارات تجارية، لكن جهودهم ذهبت سدى، وظلت الديون المستحقة عليهم «للطبقة الدنيا»-نظريا وهي طبقة التجار-في زيادة مستمرة.

إن الخط الدقيق الذي وضعه «هايد يوشي» في عهده للفصل بين الفلاحين والفرسان هو الذي ساعد الريف الياباني على التحرر من إشراف الإقطاعيين الصارم. والحقيقة أن «هايد يوشي» استطاع أن يفرض على الفرسان الذين يعيشون في الريف الياباني اختيار أحد وضعين: إما أن

ينتقلوا من الريف مع سادتهم الإقطاعيين إلى مدنهم القلاعية بوصفهم الساموراي التابعين لهم مقابل رواتب ثابتة يتقاضونها، وإما أن يواصلوا حياتهم في أراضيهم وينضموا إلى طبقة الفلاحين. وقد اختار كثير من الساموراي الوضع الثاني، وهو البقاء في أراضيهم خشية فقدها. ومع الوقت تحول الساموراي إلى رؤساء للقرى وزعماء في المجتمع الريفي، فتكونت قيادات محلية قوية تحلت بكثير من مواقف طبقة الساموراي وأخلاقياتهم. وقد سمح لهذه القيادات بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي لإدارة شؤونهم وتحديد الضرائب وتحصيلها.

ومع نمو الاقتصاد الوطني في عهد «توكوجاوا» تحول نشاط المزارعين في المناطق الوسطى من اليابان الأكثر تقدما من زراعة محاصيل الاستهلاك الخاص إلى المحاصيل النقدية. وفي معظم الأحوال كان المزارعون الأغنياء يفضلون تأجير معظم أراضيهم إلى فلاحين آخرين ليتفرغوا لتركيز طاقاتهم على عملية إنتاج المواد الغذائية والحرير وغيرها من المحاصيل الزراعية الأخرى. وشهد الريف الياباني في أواخر القرن الثامن عشر توسعا هائلا وحقيقيا في ذلك النوع من النشاط التجاري، المتمثل في إدارة العمليات التجارية، اقترن عدد الفلاحين الأكثر فقرا ممن كانوا يعتمدون في الحصول على رزقهم على عملهم كأجراء في مشروعات جيرانهم الفلاحين الأثرياء، أو من العمل في المدن القريبة من قراهم. ومن ثم فقد فاق التطور الذي حدث في كل من الريف والحضر على السواء، التطور الطبيعي الذي شهده المجتمع الإقطاعي.

أما بالنسبة لطبقة الفرسان فقد تعرضوا أيضا لتغيرات كبيرة من خلال فترة السلام الطويلة التي امتدت طوال عصر توكوجاوا. وكانت طبقة الفرسان تشكل 6٪ من مجموع سكان اليابان، بما فيها من جنود غير نظاميين وموظفين ومرؤوسين من ذوي الرتب الدنيا في المؤسسات الإقطاعية. ورغم أن هذه الطبقة كانت تشكل من قبل قوة قتالية في أوائل عصر توكوجاوا إلا أنها مع مرور الزمن تحولت إلى طبقة مدنية بيروقراطية متوارثة أكثر منها قوة عسكرية دائمة. واحتفظ أفرادها الساموراي بتقليد امتشاق سيوفهم التقليدية إشارة إلى مراكزهم، وحاولوا أيضا التمسك بشهامتهم العسكرية التي كانت إحدى صفاتهم البارزة. ومع ذلك فقد تحولوا واقعيا، من رجال

سيف إلى رجال قلم.

والواقع أن طبقة الساموراي كلها أصبحت طبقة متعلمة، مما حفز معظم التجار والفلاحين الأغنياء على تنمية مهارتهم في التعليم. وعادت العلوم والمعارف الصينية مرة أخرى وقت السلم مركز جذب اليابانيين. وأخذ اليابانيون يتبحرون في دراسة التعاليم الكونفوشية التي تم توحيدها في الصين منذ القرن الثاني عشر الميلادي. وازدهرت هذه التعاليم في العاصمة «إدو» وفي إقطاعيات كبار «الدياميو» فضلا عن النهضة الكبيرة التي حدثت في تعلم مهارات اللغة الصينية. وفي تلك الفترة استخدمت اليابان لأول مرة فن الطباعة على أوسع نطاق، رغم أنها كانت تعرفه بالفعل منذ القرن الثامن الميلادي.

ومما لا شك فيه أن التقاء النشاطات الثقافية الخصبة على امتداد الأمة كلها ساعد على تطور النشاطات العلمية والثقافية في القرن السابع عشر، وهو نتيجة طبيعية لنظام تناوب إقامة كبار الملاك الإقطاعيين في العاصمة «إدو» مما أتاح استمرارية اتصال القادة اليابانيين من كل أنحاء اليابان بعضهم ببعض، وازدياد عدد الطلاب والمدرسين الذين كانوا يتدفقون إلى «إدو» من مختلف الإقطاعيات في الأقاليم. وكما أصبحت اليابان وحدة اقتصادية قائمة بذاتها فإنها حققت أيضا وحدة ثقافية بصورة لم يسبق أن تحققت في أي أمة آسيوية أخرى.

ومن خلال الفلسفة الكونفوشية الصينية والدراسات التاريخية التي شجعتها دخل بعض العناصر الثقافية التي كانت بالنسبة للنظام الإقطاعي تمثل عناصر هادمة، ذلك لأن الصين قدمت المثل الأعلى الصيني في رجالها المتعلمين ذوى الأخلاق المثالية، وليس الرجال المنحدرين من أصول اجتماعية عريقة متميزة. لكن في توكوجاوا كان الأصل العائلي هو الأساس في تحديد الوضع الاجتماعي لأي فرد، أما كفاءته الشخصية فدورها ثانوي تماما. وهكذا دخل النظامان الصيني والياباني في صراع صريح حتى القرن التاسع عشر الذي زادت فيه مطالبة الساموراي الطموحين، الذين يشغلون مناصب أدنى، بضرورة أن يتولى المناصب والمسؤوليات الكبرى الرجال المتفوقون من أهل الخبرة والكفاءة الشخصية.

وقد لفتت الفلسفة الكونفوشية والمعارف التاريخية الصينية الانتباه

أيضا إلى أن الحكام الحقيقيين في الصين هم الأباطرة، وليسوا السادة الإقطاعيين، وأن هذا النظام كان يحكم اليابان ذات يوم. ومع الاهتمام بالفلسفة الصينية ونظامها تركز اهتمام اليابانيين المتزايد حول الإمبراطور، وثارت الشكوك حول علاقة «الملوك» «الشوجان» به، فظهرت حركة جديدة بين عامة الشعب أطلق عليها اسم «حركة التعليم الوطني». وجاءت الدراستان التاريخيتان المتمثلتان في روايتي «جنجي» و «كوجيكي» لتؤكدا فكرة أن مجد اليابان الحقيقي ينبع من أصلها المقدس المتمثل في السلالة الإمبراطورية المتصلة الممتدة إلى السلف المقدس. وكان من الطبيعي أن تشكل هذه الأفكار القوة الكامنة التي زعزعت دعائم حكم «توكوجاوا».

ورغم أن العزلة عادة ما ترتبط بالركود الثقافي إلا أن عصر توكوجاوا الذي امتد زمنا طويلا، عاشه اليابانيون في سلام واستقرار ونمو اقتصادي، أدى إلى انبعاث نهضة أصيلة. فقد زخرت اليابان في تلك الفترة بقدر كبير من التنوع في المدارس الفلسفية مثل المدرسة الكونفوشية والمدارس الفلسفية الأخرى، وعمل الرجال المتصلون بالتجار الهولنديين في ناجازاكي في القرن الثامن عشر على تنمية الاهتمام بالعلوم الغربية وخصوصا علوم الطب، والتعدين والمدفعية، وهو العلم الذي أطلقوا عليه اسم «التعليم الهولندي» نظرا للصعوبة التي وجدها اليابانيون في تعلمها من الكتب والموسوعات باللغة الهولندية. وهكذا ظل اليابانيون المنعزلون حضاريا في ذروة حيويتهم الثقافية.

وقد شهدت الفترة الأولى من عهد توكوجاوا نهضة عمرانية كبيرة تمثلت في المباني التي أسرفوا في زخرفتها. ومن أجمل هذه المباني التي يمكن أن نرها اليوم مقابر الملوك الأوائل في عصر توكوجاوا الموجودة في مدينة «نيكو» , Nikko، كما ازدهرت داخل مجالس البلاط الخاصة «بالشوجان» والإقطاعيين الكبار «الدياميو» مدارس الرسم العديدة التي اقتبست الأساليب الصينية، واستخدمت في تصميماتها الفنية الأفكار الوطنية. ومع أواخر القرن الثامن عشر،ونتيجة حركة التعلم الهولندي ظهرت مدرسة جديدة في فن الرسم دخلت في تجارب فنية تمثلت في رسم اللوحات الزيتية بالأسلوب الغربي. ولأول مرة تتحول صناعة المنتجات الصينية إلى فن من الفنون اليابانية العظيمة. وشملت المهارات الفنية. مهارة الطلاء بالشمع،

والحياكة وشغل الإبرة المعروف باسم «البروكيد».

وربما كان أكثر التطورات الثقافية أهمية في عصر توكوجاوا ظهور ثقافة الحضر التجارية التي تميزت من ثقافة طبقة الساموراي الحاكمة. وقد تركزت هذه الثقافة حول الملاهي المنتشرة في أحياء المدينة التي يرتادها التجار بهدف الراحة والترفيه بعد عمل جاد وشاق يحققون من ورائه أرباحهم. اعتاد هؤلاء التجار من أرباب الأسر ارتياد هذه الملاهي بصحبة نساء محترفات يقمن بالترفيه عنهم، وهن النساء اللائي أصبحن معروفات في العصر الحديث باسم «فتيات الجيشا». في تلك الملاهي كان التجار يتحررون من أعباء الأسرة ومسؤوليات الأعمال وأحكام السادة الإقطاعيين الضاغطة. وفي ظل هذا الوسط الاجتماعي بين «فتيات الجيشا» ازدهرت فنون كثيرة من بينها الفن المسرحي، وظهرت آداب وفنون مختلفة ومتميزة عن آداب وفنون الساموراي. وقد تركزت هذه الثقافة التجارية الجديدة أساسا في العاصمة «أدو» بعد أن كانت قد بلغت مرحلة النضج في مدينتي أوزاكا، و«كيوتو» في أواخر القرن السابع عشر.

عرف فن هذه الثقافة التجارية باسم «أوكييو-إي»-Ukiyo-e ص ومعناه «صور من العالم الغابر» وهو مفهوم بوذي الأصل لكنه أصبح فيما بعد يشير إلى العصرية. وكان أسلوب تلك الثقافة هو العودة إلى الماضي بالتركيز على اللون والتشكيل الفني في لوحات «الياماتو» 'Yamato التي اشتهر بها القرن العاشر الميلادي مع تغيير موضوعاتها التي باتت مختلفة تماما عن موضوعات اللوحات القديمة، فكان معظمها يدور حول المحظيات، والعشيقات والممثلين المحبوبين، والمناظر المألوفة في حياة الحضر. وبعد أن تطور هذا الفن تحولت لوحات «الياماتو» إلى لوحات متعددة الألوان ومطبوعة على كتل خشبية تسمى «أوكييو إي» Ukiyo-e وقد أقبل مجتمع المدينة المزدهرة تجاريا على تلك الأعمال الفنية، فكانت هذه اللوحات استجابة للطلب المتزايد عليها. ومع الوقت لم تقتصر موضوعات لوحات «الياماتو» على العشيقات الجميلات، والممثلين المحبوبين بل أضافت إلى موضوعاتها الفنية المناظر الطبيعية الجميلة مثل. جبل «فوجي»، وغيره من مناطق المدن المثيرة للاهتمام، والطرق اليابانية العامة، أي أن تلك اللوحات الفنية الخشبية كانت تمثل أول فن شعبي عرفه العالم، وأول رائد لفن البطاقة البريدية



بوابة مقبرة الملك توكوجاوا إياسو أول ملوك عصر توكوجاوا، والذي توفي في عام 1616. وقد شيدت في مدينة نيكو التي تبعد 75 ميلا شمال «إدو» «طوكيو حاليا». والمقبرة على النمط الياروكي «وهو أسلوب فني خاص بالقرنين السابع عشر والثامن عشر يتميز بكثرة الزخرفة»، وفيه يمتلئ أبناء المعماري بالزخارف والصور المحفورة، ومن بينها تماثيل القرود الثلاثة الشهيرة. «لا أرى، لا أسمع، لا أتكلم أي شر».

(البوستال كارد) المصورة.

أما بالنسبة للفن المسرحي في هذه الثقافة التجارية فقد اقتصر في بادئ الأمر على تقديم فن العرائس، ولكنه تطور مع الوقت وأخذ يقدم أعمالا درامية معروفة بالكابوكي Kabuki، يؤديها ممثلون لهم شعبية كبيرة. وقد احتفظ فن «الكابوكي» أو الدراما المسرحية بنموذجها الخاص فكانت أعمالا واقعية بدرجة أكبر كثيرا من فنون العصور الوسطى المعروفة باسم Noh. ومن خلال ذلك الفن المسرحي تطور أيضا فن الديكور الذي اتسم بالمناظر الطبيعية الواقعية ذات التفاصيل الكثيرة، وعرف ذلك الفن أيضا تكنيك تحريك خشبة المسرح لتغيير المشاهد المسرحية بسرعة كبيرة.

وكانت معظم أدبيات طبقة الساموراي أدبيات علمية فلسفية، لكن الشعر وحده هو الذي كان دائما محبوبا بالنسبة لهم وللفئات الأخرى،خصوصا الشعر الأبيجرامي[*1] الذي يعتمد على الدعابة والسخرية اللاذعة والمعروف باسم هايكو، ويتألف من سبعة عشر مقطعا. أما الاتجاهات الأدبية الجديدة فلم تنبع من داخل المجتمع التجاري، بل جاءت من خارجه تماما. وتطورت الكتب التي كانت تعلن عن أماكن اللهو فتحولت إلى مجموعة ممتعة تتضمن وصف النماذج الاجتماعية في المدينة، ثم تطورت فأصبحت قصصا مرحة مليئة بالهذر والنكات.

وهكذا نرى كيف أن اليابان المنعزلة عن معظم المؤثرات الخارجية كانت بلدا كبيرا مما جعل مجتمعها مجتمعا مليئا بالحيوية ذا ثقافة مبدعة ثرية. ولم يحدث أن أصاب اليابانيين ركود على الإطلاق لأنهم شعب مترابط، ودائما يتجمعون في أعداد كثيرة في المدن الكبرى، وحتى في الريف المزدحم نجدهم أيضا مترابطين لأنهم خاضعون لنظام حكومي إقطاعي قهري معقد. وبالنسبة لمهاراتهم العظيمة فقد نجحوا في تطويرها في التنظيمات الاجتماعية والسياسية.

وبينما كان النموذج السياسي الياباني العام جامدا لا يتغير إلا أن التفاعلات والمؤثرات الديناميكية القوية كانت تصطرع تحت السطح بين القيم الكونفوشية والقيم الإقطاعية من ناحية، وبين النمو الاقتصادي ومجتمع الطبقة الجامدة من ناحية أخرى. ومع استبعاد إمكانية بقاء اليابان

(*1) وهو شعر الحكم والأمثال.

أثناء عزلتها مجتمعا جامدا غير متطور، فقد تمكن من إحداث تغييرات كبيرة كتلك التي ظهرت متألقة وعبقرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

7 حركة ميجي الإصلاحية

على الرغم من المشاكل والأزمات العديدة التي تعرض لها نظام توكوجاوا، إلا أنه استمر في الحكم دون أي علامة تشير إلى قرب انهياره مع النصف الأول من القرن التاسع عشر. ولولا خروج اليابان من عزلتها ربما استطاع ذلك النظام الاستمرار في الحكم مدة أطول. لكن التقدم التكنولوجي السريع الذي حدث في الغرب جعل من الصعب على اليابان أن تستمر في عزلتها. في تلك الفترة كان التصنيع واختراع الطاقة التي استخدمتها السفن بداية اقتراب الاقتصاد والقوة العسكرية الغربية من الشواطئ اليابانية، مع ممارسة الضغط عليها بصورة فاقت كثيرا الضغط الذي مارسه الأوروبيون على اليابان في أوائل القرن السابع عشر، والذي تمكّن «توكوجاوا» آنذاك من التصدي له فأبعدهم عن اليابان.

كانت الدول البحرية في منتصف القرن التاسع عشر قد نجحت في إخضاع شبه القارة الهندية، واحتلت معظم بلدان جنوب شرق آسيا بعد أن طرقت أبواب الصين وأجبرتها على قبول نظام شبه استعماري، من خلال معاهدات غير متكافئة عقدتها مع حكومتها. وكان الروس قد نجحوا في بسط

نفوذهم على كل أراضي سيبيريا قبل أن يتجهوا نحو الجزر الشمالية من اليابان. وكانت السفن الأمريكية تجوب مياه المحيط أمام السواحل اليابانية وهي في طريقها للتجارة مع الصين، أو بهدف ارتياد مياه السواحل اليابانية بحثا عن الحيتان.

وقد حاولت الأمم الغربية المختلفة مرارا دفع اليابان إلى فتح أبوابها، وذلك قبل أن ترسل الولايات المتحدة في عام 1853 ربع عدد وحدات أسطولها البحري تقريبا بقيادة قائدها البحري «بيري» لإجبار اليابان على منح الأمريكيين مدخلا بحريا إلى موانئهم.

ومن خلال تلك المعاهدات والاتفاقيات المترتبة عليها تم تطبيق نظام المعاهدات غير المتكافئة الذي طبقته الولايات المتحدة في الصين على أوسع نطاق. وبمقتضى هذه الاتفاقيات استقر التجار الأجانب في ميناء يوكوهاما الجديد القريب من «إدو» وفي موانئ يابانية أخرى في ظل حماية القوات العسكرية الأوروبية متمتعين بامتياز عدم خضوعهم للقوانين اليابانية. فكانوا يقدمون للمحاكمة خارج الأراضي اليابانية أمام قضائهم الوطني وفقا لقوانين بلادهم. وبينما كانت اتفاقية التعريفة الجمركية المبرمة بين اليابان والولايات المتحدة قد تركت الباب مفتوحا على مصراعيه أمام آلة الغرب الإنتاجية وقفت اليابان أمام الغزو الإمبريالي وكأنها بلد بلا قوة دفاعية على الإطلاق باقتصادها المتخلف الذي كان اقتصادا سابقا للتصنيع، وبنظامها الإقطاعي القديم المشكل من إقطاعيات مستقلة استقلالا ذاتيا، شأنها في ذلك شأن الدول الآسيوية الأخرى التي كانت قد خضعت بالفعل لذلك الغزو الإمبريالي.

وعلى خلاف ما كان الغربيون يأملون شقت تجارتهم طريقها إلى اليابان في بطء أكبر كثيرا مما توقعوه. فرغم الجهود التي بذلتها حكومة توكوجاوا لإزالة كل المعوقات أمام التجارة الأمريكية إلا أن الشعب الياباني لم يقبل على السلع الأجنبية الغربية، بل أكثر من ذلك، عندما أصاب الحرير الأوروبي الآفات الزراعية زاد الطلب على الحرير الياباني، الأمر الذي ساعد اليابانيين على تحسين ميزاتهم التجاري. وعلى كل فقد نتج عن انفتاح اليابان المفاجئ على الغرب اضطراب وفوضى في الأسواق الوطنية اليابانية، وزاد النظام النقدي سوءا كرد فعل للأحداث السياسية. وكانت السياسة الدكتاتورية

العسكرية التي ينتهجها «الشوجان» بوصفه قائد الأمة العسكري تبدو مبررا لحماية الأمة، لكن هذه الدكتاتورية العسكرية أثبتت عدم قدرتها على حماية البلاد، ومن ثم بات نظام «الشوجان» معرضا لهجوم كل الرافضين للأوضاع الجارية آنذاك، وكل المتذمرين من تسلط توكوجاوا المتزايد (مثل عدد من الإقطاعيات البعيدة التي كانت دائما في حالة تذمر منذ عام 1600).

وفي مواجهة مطالب القائد الأمريكي «بيري» سعت حكومة «إدو» إلى كسب أوسع تأييد شعبي ممكن لسياساتها، فقامت باتخاذ خطوة لم يسبق أن اتخذتها من قبل، وهي اللجوء إلى كبار الحكام الإقطاعيين (الدياميو) لاستشارتهم لكن هذه الخطوة حققت نتيجة سلبية. فقد نتج من هذه الخطوة غير المسبوقة وتداخلها مع الأزمة الوطنية القائمة أن فتح الباب واسعا أمام موجات شديدة من الانتقادات. وعندما وجدت حكومة «إدو» المركزية نفسها قد أجبرت في عام 1858 على إبرام المعاهدة التجارية مع الولايات المتحدة لجأت مرة أخرى إلى كبار الإقطاعيين لاستشارتهم، كما لجأت أيضا إلى الإمبراطور تسأله الموافقة على عقد تلك المعاهدة، لكنها فشلت في الحالتين.

واشتعلت المشاعر الوطنية ضد فتح البلاد للأجانب، وتعاظم الشعور الشعبي بضرورة مواجهة التهديد الخارجي بحشد قوى الأمة كلها والتفافها التفافا فعالا حول الإمبراطور الرمز الشرعي الوحيد للوحدة الوطنية. وطالبت القوى السياسية المعتدلة باتحاد البلاط الإمبراطوري مع الحكام العسكريين (الشوجان)، أي اتحاد «إدو» عاصمة الحكم العسكري مع «كيوتو» العاصمة الإمبراطورية. أما الراديكاليون فقد طالب بعضهم بإحياء النظام الإمبراطوري من جديد ليحل محل نظام توكوجاوا العسكري، ورفعوا شعار «المجد للإمبراطور» تعبيرا عن مطلبهم هذا مقترنا بالصيحة الوطنية العامة التي رفعت شعار «اطردوا البرابرة» ليخرج من الشعارين شعار جديد واحد يتكون من أربع كلمات (sonno-Joi)، وهي «مجدوا الإمبراطور واطردوا البرابرة». وتصاعدت الأحداث عندما تحرك الساموراي في الإقطاعيات التي يعملون فيها كخدم مقهورين، واندفعوا في حماس الشباب يغتالون، بين وقت وآخر، بعض الموظفين التابعين «للشوجان» أو أحد الدبلوماسيين أو التجار الغربيين.

ومنذ البداية أدرك بعض اليابانيين أن الدفاع الوحيد عن بلادهم ضد

الغرب لن يتم دون أن يكون لليابان تفوقها التكنولوجي نفسه في المجالين العسكري والاقتصادي. وبهذا فقط يمكن طرد البرابرة حين يتحقق لليابان في مجال الأمن والسياسة التكافؤ مع الغرب. وقد انتصر لهذا المفهوم الوطني زعيمان من زعماء الإقطاعيات الكبرى البعيدة: الأولى إقطاعية «ساتسوما» الواقعة عند الطرف الجنوبي لكيوشو، والثانية إقطاعية «كوشو» الواقعة عند الطرف الغربي من «هوشو». واتخذا موقعهما هذا بسبب عمليات استعراض القوة من جانب الأسطول الغربي. فعندما قتل أحد أفراد الساموراي من إقطاعية «ساتسوما» رجلا إنجليزيا، غرب يوكوهاما، قام الأسطول البريطاني في عام 1863 بتدمير مدينة «كاجوشيما» المدينة الرئيسة في هذه الإقطاعية. والشيء نفسه حدث عندما انطلقت النيران من إقطاعية «كوشو» على سفن غربية تمر عبر مضائق شينونوسكي، فقام أسطول من أساطيل الحلفاء بنسف قلاع كوشو وتسويتها بالأرض تماما. بعدها رفع اليابانيون شعارا جديدا من أربع كلمات أيضا هو «دولة غنية وجيش قوي». وقد أفاد اليابانيون الذين كانوا على معرفة بالتكنولوجيا الغربية من خلال دراساتهم «للتعليم الهولندي» إفادة كبيرة في محاولة وضع هذا الشعار موضع التنفيذ. ولما كانت اليابان قد فتحت أبوابها -بالفعل- للغربيين أو البرابرة كما أطلقوا عليهم فقد نجحت في استخدام أولئك «البرابرة» أنفسهم في محاولة تحقيق شعار «دولة غنية وجيش قوي».

وكانت أحداث عام 1853 قد هزت نظام توكوجاوا من أساسه، فبدأ هيكله المتقادم في التحلل. ودخل الساموراي في طول البلاد وعرضها في جدل حول سياسات النظام. وتبارت بعض الإقطاعيات الكبرى فيما بينها من ناحية، وبينها وبين «إدو» العاصمة في ممارسة نفوذها على مجلس البلاط الإمبراطوري في كيوتو. ومن بين تلك الإقطاعيات أعلنت إقطاعية «كوشو» تحديها الصريح للسلطة في «إدو» مما دفع الحكومة إلى تجريد حملة عسكرية في عام 1864 لتأديب هذه الإقطاعية انتهت بمساومة تفاوضية فيما بينهما. لكنها عندما جردت حملة ثانية للغرض نفسه في عام 1866 انتهت بالفشل الكامل. وفي نهاية الأمر كونت الإقطاعيتان الكبيرتان «ساتسوما» و «كوشو» وبعض إقطاعيات أخرى بعيدة، وإقطاعيات صغيرة ثانوية ائتلافا فيما بينها استطاعت من خلاله السيطرة على البلاط

الإمبراطوري، وأعلنت باسم الإمبراطور في 3 يناير من عام 1868 عودة الحكم الإمبراطوري المباشر. غير أن الحاكم العسكري لم يستسلم تماما، فحاول المقاومة ومعه بعض الإقطاعيات الموالية له، لكنها كانت مقاومة تفتقر إلى الحماس الكامل، وتمكن الجيش الذي أطلق عليه في ذلك الوقت «الجيش الإمبراطوري» من السيطرة على العاصمة «إدو» ليضع نهاية لحكم أسرة «توكوجاوا» الذي استمر مائتين وخمسين عاما.

وتمثلت قيادة الجيش الإمبراطوري في ظاهر الأمر في أمراء الإمبراطورية ونبلاء البلاط، وبعض اللوردات الإقطاعيين. لكن عمليا وقع عبء رسم السياسات وتنفيذها على كاهل مجموعة من شباب الساموراي الأقوياء الإصلاحيين من ذوي الرتب الكبيرة والمتوسطة ومعظمهم من الإقطاعيتين الكبيرتين «ساتسوما» و«كوشو». وقد أدرك هؤلاء الرجال أن صيحة «اطردوا البرابرة» التي أفادتهم كثيرا قبل سيطرتهم على الحكم قد تتحول إلى شعار مدمّر لبلادهم لو لم ينتهجوا في حكمهم سياسة واقعية. لذلك أعلنوا على الفور بوضوح كامل التزامهم بالمعاهدة التجارية التي تم التفاوض بشأنها مع نظام توكوجاوا البائد. لكنهم واصلوا في الوقت نفسه التصدي لمهمتهم الجبارة، فوضعوا نظاما مركزيا للحكم أكثر فعالية، حل محل النظام الإقطاعي القديم، لتبدأ اليابان به عهدا جديدا من التحديث التكنولوجي الذي سوف يضمن أمنها ضد الغزاة من أمم الغرب القوية. ولم يرث الحكام الجدد من النظام البائد سوى إقطاعيات الملوك المفلسة في بلد ظل مقسما زمنا طويلا إلى وحدات إقطاعية مستقلة استقلالا ذاتيا يحكمه اقتصاد سابق للتصنيع.

والواقع أن نظرية الوحدة الإمبراطورية لم تكن تحمل عمليا من مضمونها إلا القليل على مدى ألف عام تقريبا، لكنها كانت تمثل أهمية كبرى للحكومة الجديدة ظهرت في سيطرتها على الإمبراطور البالغ من العمر خمسة عشر عاما آنذاك، واستفادتها من هذه السيطرة إلى أقصى حد ممكن. وفي عام 1869 نقلت الحكومة الجديدة الإمبراطور إلى القلعة الملكية في «إدو» العاصمة، وأطلقت عليها اسما جديدا هو «طوكيو»، أي العاصمة الشرقية. وكانت جميع الأعمال الحكومية تتم باسم الإمبراطور، وعرفت عملية هذا التحول العظيم في تاريخ اليابان باسم «حركة ميجي الإصلاحية»

انتسابا لعصر الإمبراطور ميجي Meiji الذي بدأ عام 1868، هو الاسم نفسه الذي أطلق على الإمبراطور بعد وفاته عام 1912.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اضطلاع «عام الأحقاب»، أو ج عام العهود» (Year Periods) الذي لا يزال يستخدم في اليابان، ويعني الفترة الزمنية التي تبدأ بتولي الإمبراطور السلطة حتى وفاته، وقد تطابق طول هذه العهود منذ عام 1968. مثال ذلك فإن عام انتهاء الحرب العالمية الثانية يعرفه اليابانيون بصورتين: فهو عام 1945، هو أيضا العام العشرون من عصر حكم «شووا» (Showa) إمبراطور اليابان الحالي الذي ما زال يحكم حتى اليوم(*).

لقد ثبت نسبيا سهولة استبدال الإقطاعيات القديمة بنظام أكثر مركزية، وذلك نظرا للدور الرمزي الذي كان يلعبه «الدياميو» الحاكم الإقطاعي. وقد استطاع النظام الجديد أن يقنع هؤلاء «الدياميو» في عام 1869 بإعادة تسجيل أراضيهم باسم الإمبراطور مقابل تعيينهم حكاما عليها. وبعد عامين أعادت الحكومة تنظيم تلك الأراضي فتحولت من إقطاعيات قديمة إلى «ضياع» ذات مساحات موحدة تقريبا، يديرها موظفون تعينهم الحكومة المركزية. أما اللوردات الإقطاعيون فقد عوضتهم الحكومة تعويضا سخيا بمنحهم سندات مالية حكومية ضمنت لهم مستوى الرفاهية نفسه التي كانوا يعيشونها من قبل، كما ضمنت في الوقت نفسه-اعتمادهم ماليا على نجاح نظام الحكم الجديد.

أما المهمة الأكثر صعوبة التي واجهت النظام الجديد فكانت مهمة إلغاء التقسيمات الطبقية والامتيازات الخاصة التي تمتع بها الساموراي وكرسها النظام القديم. فمع زوال الإقطاعيات الزراعية فقد الساموراي وضعهم المتميز كطبقة بيروقراطية متوارثة. وفي عام 1876 حل نظام التجنيد الإجباري العام محل نظام الخدمة العسكرية القديم القائم على أساس طبقي. وصدرت الأوامر في العام نفسه لمنع الساموراي من امتشاق سيوفهم وشاراتهم المميزة، كما تم تخفيض معاشاتهم قبل أن تتحول في العام نفسه إلى مبلغ صغير شامل، أو سندات حكومية رفعتها لهم الحكومة دفعة واحدة، أي أن النظام الجديد-باختصار استطاع خلال ثماني سنوات فقط تجريد الساموراي من جميع امتيازاتهم الخاصة لتبدأ اليابان أكبر تغيير حول

(*) توفي في 1989/1/7.

مجتمعها، خلال جيل أو جيلين، من مجتمع يتحدد كيانه على أساس التوارث إلى مجتمع يعتمد بدرجة كبيرة على التعليم وما ينجزه المواطن الياباني من أعمال.

وفي الوقت نفسه واصل نظام الحكم الجديد في اليابان عملية التحديث التي كانت غالبا على النمط الغربي للقرن التاسع عشر. فتشكلت الحكومة من وزارات على نمط وزارات الحكومات الغربية، من بينها وزارة المالية التي كانت أقوى الوزارات نظرا لتحكمها في الأمور المالية، ووزارتا الجيش والبحرية اللتان أصبحتا في عام 1879 تماثلان هيئة أركان الحرب في النموذج الألماني، ووزارة التعليم التي شرعت في وضع برنامج طموح للتعليم العالي استغرق ثلاثين عاما قبل أن يطبق تطبيقا عمليا كاملا. وبعد مجهود شاق أقاموا نظاما قضائيا كان في البداية على نمط النظام القضائي الفرنسي ثم الألماني، ولكنه كان مرتبطا ومتوائما مع الأوضاع الاجتماعية اليابانية الواقعية. ولم يصل هذا النظام القضائي إلى أفضل صورة إلا في عام 1899. ولكي يستقر دخل الدولة من الإيرادات العامة، وتكون ملكية الأراضي محددة تحديدا واضحا، وتم في عام 1873 استبدال نظام دفع الضرائب التقليدي بالمحاصيل الزراعية بنظام الضرائب النقدية الثابت الذي ضمن لدافعي الضرائب، وكانوا هم الفلاحين أنفسهم، وضعهم كملاك للأرض دون منازع. وعلى خلاف أوروبا في مرحلة ما بعد الإقطاع، لم تكابد اليابان ما عانته أوروبا من استمرار المشاكل مع الطبقات الإقطاعية القديمة حول ملكية الأراضي.

وفي الوقت نفسه بذل النظام الجديد كل الجهود لتحديث الاقتصاد الياباني. فأقام نظاما مصرفيا حديثا، وأصلح النظام النقدي فأصبحت الوحدة النقدية هي الين الياباني الذي كان يساوي في ذلك الوقت نصف دولار تقريبا. وأقام النظام الجديد الفنارات، وعمل على تطوير وتسمين الموانئ والمرافئ، وربط اليابان كلها بشبكة تلغرافية، ومد خطوط السكة الحديدية. وفي عام 1872 تم مد خط حديدي بين طوكيو ومينائها يوكوهاما، وارتقى مستوى إنتاج الحرير من خلال استخدام بكرات الخيوط الحريرية الميكانيكية، وهي ابتكار بسيط من إنتاج رأس المال الخاص، أما بقية الصناعات فكانت في معظم الأحيان صناعات ذات تكلفة عالية مما جعلها

تحتاج لعدة سنوات قبل أن تحقق أرباحا مجزية. ولقد أقامت الحكومة بنفسها الصناعات الإستراتيجية، مثل إنتاج الأسلحة والذخائر، وتطوير التعدين، كما قامت بدور رائد في اقتحام مجال المصانع التجريبية، فضلا عن مجموعة متنوعة من الصناعات الأخرى. وحتى تحمي الحكومة جزيرة هوكايدو الشمالية من تسلل الروس إليها بدأت في وضع برنامج ذي تكلفة عالية يستهدف توطين اليابانيين في هذه الجزيرة وزراعتها على النمط الأمريكي واكتمل ببناء مستودع لحفظ الأعلاف، وتربية قطعان الماشية.

ولتنفيذ هذه المشروعات الحديثة احتاجت الحكومة اليابانية إلى قدر كبير من المعرفة التقنية الغربية، فأرسلت الطلبة في بعثات خارجية لتلقي العلم والمهارات الحديثة، وأرسلت في طلب خبراء غربيين دفعت لهم أموالا باهظة. واتسمت تلك البعثات بالدقة الشديدة في اختيار أعضائها، فكانوا من أفضل النماذج الوطنية اليابانية في كل المجالات التي اختيروا لها. ولأن اليابانيين كانوا يدفعون ثمن ما يطلبونه من خبرة أجنبية فقد كان تقديرهم للمساعدات الأجنبية والاستفادة منها أكبر كثيرا من أي دولة أخرى تتلقى المعونات والمنح الأجنبية في الأزمنة الحديثة. وكانت من بين تلك المساعدات التي تقدم لليابان، في ذلك الوقت، منح بدون مقابل، مثل التي كانت تقدمها البعثات الإرسالية البروتستانية، ومعظمها من الولايات المتحدة، والتي قامت بالنصيب الأوفر من تعليم اللغة الإنجليزية، وهي اللغة اللازمة للاتصال بالغرب.

وكان من الطبيعي ألا تتم إعادة بناء الحكومات اليابانية واقتصادها إلا بعد ممارسة كثير من التجارب والأخطاء، وحدوث بعض الانتكاسات الخطيرة، والتعرض لتيارات كثيرة معارضة. وكان أنشط هذه العناصر المعارضة العناصر التي تمثل طبقة الساموراي التي تعرضت أكثر من غيرها من طبقات المجتمع الياباني لفقد امتيازاتها. فقد قام الساموراي بعدة انتفاضات بلغت ذروتها بالتمرد الكبير الذي حدث عام 1877 في إقطاعية ساتسوما نفسها. واستطاعت الحكومة إخماد ذلك التمرد بصعوبة بالغة حيث استخدمت قوات الجيش من المجندين الذين التحقوا به وفقا لنظام التجنيد الإجباري الجديد. وكان انتصار الحكومة على ذلك التمرد الخطير علامة واضحة على أن الحكومة الجديدة أصبحت آمنة تماما ضد حدوث

أي تحد آخر داخل البلاد.

وفي الوقت نفسه كان النظام الجديد ينجرف نحو انهيار مالي حاد، عندما تعرضت اليابان في نهاية السبعينات من القرن التاسع عشر لموجة تضخم خطيرة نتجت من التزامات الحكومة العديدة باهظة التكلفة، منها تحويل معاشات الساموراي ثم قيامها بقمع تمردهم. وفي عام 1881 اضطرت الحكومة إلى وضع برنامج تقشف صارم لخفض الإنفاق المالي شمل بيع المؤسسات الصناعية التجريبية، والمناجم والمشروعات التي أقامتها في هوكايدو حيث عرضتها للبيع بأي ثمن لأي فرد قدم وعدا بإدارتها بنجاح.

وقد نجحت تلك الإجراءات الصارمة في إعادة التوازن المالي لليابان في الوقت نفسه الذي بدأت فيه الصناعات الجديدة تغطي تكلفتها. وكان أول نجاح تشهده اليابان مع بداية الثمانينات هو نجاحها في مجال صناعة غزل القطن التي استطاعت بعد عشر سنوات أخرى أن تنافس الغرب وتدخل بها أسواق التصدير. وبعد هذا النجاح توالت النجاحات في مجالات أخرى. وهكذا استطاعت الحكومة الجديدة بعد عشرين عاما فقط، من بدايتها غير المستقرة، أن تحقق لبلادها الأمن المالي والعسكري في الداخل قبل أن تنطلق بكل طاقاتها لتحقيق أمنها العسكري والاقتصادي في مواجهة الدول الغربية.

إن العصر الذي عرضناه باختصار، والذي عرف باسم «عصر ميجي الإصلاحي» يمكن اعتباره مرحلة تطور حتمية. وينظر كثير من العلماء إلى هذا العصر بوصفه مرحلة طبيعية يعقبها بصورة أوتوماتيكية، ووفقا لقوانين التاريخ، الثورة البرجوازية كما حدث في أوروبا المعاصرة. لكننا إذا قارنا تاريخ اليابان في الفترة (1850- 1880) بتاريخ الدول الأخرى غير الغربية فسنجد أن التجربة اليابانية تعتبر بحق-تجربة غير عادية، فلم يحدث أن استجاب أي بلد آخر بسرعة ونجاح لتحدي تكنولوجيا الغرب المتفوقة في المجالين الاقتصادي والعسكري كما فعلت اليابان. فالصين مثلا التي كانت على مشارف انهيار نظامها الوراثي، منذ أربعينات القرن التاسع عشر، لم تستطع تحقيق نظام سياسي جديد موحد ومستقر إلا بعد مائة عام أخرى، وما زالت حتى اليوم، وإلى حد كبير لا تعتبر من بين الدول الصناعية. ولم تهب رياح اليقظة الوطنية على معظم البلاد الآسيوية الأخرى التي كانت

خاضعة للحكم الاستعماري إلا بعد أن ألهمتها الهزيمة الكبرى التي ألحقتها اليابان بالروس في عام (1904- 1905)، وظلت هذه الدول مستعمرة لم تسترد استقلالها إلا في منتصف القرن العشرين. ومرة أخرى لولا تدمير الإمبريالية الغربية لليابان خلال الحرب العالمية الثانية لما تحدّت اليابان واقعها بعد الحرب لتصبح بلدا يحكمه اقتصاد تصنيعي وله مؤسسات حديثة عصرية.

والواقع أن النجاح السريع النسبي الذي حققه اليابانيون لا يرجع أساسا إلى العوامل الخارجية، كتأثير الغرب عليها أو حجمها النسبي مثلا، لأن البلدان الأخرى ذات التجربة والحجم المشابه كانت استجابتها لتلك العوامل مختلفة تماما. ومن ثم ينبغي أن نبحث عن أسباب نجاح اليابانيين في خصائصهم الوطنية مثل تجانسهم العظيم، وهويتهم الذاتية القوية، فضلا عن تميزهم الواضح بوعيهم الشديد بإمكانات التعلم من الخارج. وحتى الأزمات الاجتماعية التي مرت بها اليابان في الفترات الأخيرة من نظام توكوجاوا كانت رصيدا لبلد يواجه تغيرات كبيرة. وهنا ينبغي أن نشير إلى أن اقتصاد اليابان رغم كونه في ذلك الوقت اقتصادا سابقا للتصنيع، ونموذجها السياسي كان النموذج الإقطاعي إلا أن مؤسساتها كانت مركبة ومتقدمة تقدما كبيرا، كذلك كان حكمها البيروقراطي من حيث الأمانة والكفاءة ليس أقل من المستويات الغربية. ولم يختلف مستوى التعليم فيها كثيرا عن مستويات التعليم في الدول الغربية الرائدة، حيث بلغت نسبة الرجال المتعلمين فيها 45٪ والنساء15٪، وهي نسب لا تقل كثيرا عن نسبتها في الدول الغربية المتقدمة. ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى نجاح اليابانيين هي أنهم عللوا التغيير الشامل الذي حدث في بلادهم بأنه تم من خلال نظام الحكم الياباني القديم وهو الحكم الإمبراطوري، وليس من خلال المفاهيم الأجنبية الجديدة التي تعلموها مثل الديمقراطية، أو الشيوعية التي عرفوها في وقت متأخر. ولا شك أن الأيديولوجية اليابانية، قد ساعدت كثيرا على التخفيف من شدة وقع التغيير العنيف المفاجئ على الشعب الياباني، وما كان يمكن أن يسببه لهم من صدمة نفسية.

ولا يستطيع أحد-حقيقة-أن يؤكد ما هي أهم الخصائص التي يمكن أن تفسر التناقض الغريب بين اليابان في القرن التاسع عشر وجميع البلدان غير الغربية. غير أن الأمر الذي لا شك فيه هو أن اليابان استفادت كثيرا

من عمليات التحديث التي بدأتها في وقت مبكر، وبالتالي لم تكن الفجوة التكنولوجية بينها وبين الغرب آنذاك فجوة واسعة كما صارت في القرن العشرين. والأكثر أهمية من ذلك كله أن اليابانيين في ذلك الوقت لم ينتابهم عموما شك مسبق حول قدرة أي دولة غير غربية على تحقيق مستويات توازي المستويات الغربية، مما أتاح لهم فرصة التحرر بعض الشيء من آمال غير واقعية تتعلق بتصنيع عاجل، أو ديمقراطية بين يوم وليلة، إنما أتاح لهم فرصة ممارسة التجارب العملية. ولأن اليابان قادت عمليات التحديث بين الدول غير الغربية لتصل إلى هذا المستوى القيادي مع نهاية القرن التاسع عشر فقد أدّى ذلك إلى اتساع الفجوة التكنولوجية بينها وبين هذه الدول، وأصبحت اليابان أقرب للدول الغربية الكبرى منها للبلدان المستعمرة أو شبه المستعمرة من البلدان الآسيوية.